الأساليب الكيفية:

أسهم بعض علماء السياسة في تطوير مداخل و اقترابات تساعد في دراسة ومعالجة النظم السياسية من زاوية مركزية معينة، رغم أن أغلبها لم يوضع خصيصا للتحليل بذاته إلا أنها يمكن أن توظف فعليا لهذا الغرض، حيث أنها تطرح أساليب متعددة ومتنوعة للتفكير في أساليب السياسة العامة وأثارها . ويمكن تقسيم تقنيات تحليل السياسات العامة الى تقنيات كمية وتقنيات كيفية:

أولا: الاقتراب المؤسسي(السياسة العامة كنشاط مؤسسي): لقد عرف علم السياسة لفترات طويلة على انه دراسة المؤسسات الحكومية[*]، فأي سياسة لا يمكن أن تصبح سياسة عامة ما لم تتبناها و تنفذها وتفرضها الحكومة. فالسياسة العامة تكتسب من خلال مؤسسات الحكومة عدة خصائص هامة في مقدمتها:الشرعية أو القبول العام، إذ تعد بمثابة التزامات قانونية تجبر المواطنين على احترامها، كما تتميز سياسة الدولة بالعمومية حيث تشمل سائر أفرادها، هذا بينما تمس سياسة التنظيمات والمجتمعات الأخرى قطاعات بعينها، كذلك تحتكر الحكومة سلطة الإكراه المادي إذ لها دون غيرها حق معاقبة الخارجين عن القانون.[1]

فدراسة المؤسسات كانت من خلال المدخل التقليدي ترتكز على الجوانب الرسمية وعلى القواعد والصلاحيات والنظم التي تسود بينها، ولم يكن الاهتمام

---

[*] - يقوم هذا الاقتراب على شرح وتفصيل وصفي للمؤسسة، من خلال التركيز على العناصر التالية: 1- كيفية تكوين المؤسسة. 2-الهدف من وجود المؤسسة. 3- مراحل تطور المؤسسة أونموها. 4- الوسائل التي من خلالها تستطيع المؤسسة أن تحافظ على بقائها. 5- الطريقة التي يتم بها تجنيد الأفراد في المؤسسة. 6- البناء الداخلي والهيكل الخارجي للمؤسسة. 7- علاقة المؤسسة بالمؤسسات الأخرى وبالمجتمع ككل. 8- المدى الزمني الذي يستطيع أن تمارس فيه المؤسسة عملها. 9- وظائف المؤسسة وأهميتها. نصر عارف، **مرجع سبق ذكره**،ص.205.

([1])- كمال المنوفي، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

بالسلوك العملي الفعلي لهذه المستويات يستحق الذكر، كما إن دراسة المؤسسات(التنفيذية، التشريعية والقضائية) هذه لم يكن يشمل السياسات العامة التي كانت تصدرها.

ولكن سرعان ما تحول اهتمام علماء السياسة من المنهج التقليدي في دراسة المؤسسات إلى التوجه الجديد الذي يهتم بدراسة وبحث العملية الأساسية في إطار المؤسسات الحكومية مع التركيز على السلوك الصادر من المشاركين.(وهو تحول من دراسة ما ينبغي أن يكون إلى دراسة ما هو كائن). فبدراسة المؤسسة التشريعية مثلا: أصبحت ديناميكية وواقعية لما يجري في داخلها بعدما كانت ستاتيكية وإجرائية بخطواتها.[2]

إن المدخل المؤسسي من خلال أنماطه الهيكلية للسلوك الفردي والجماعي يؤثر في مضمون السياسة العامة، ذلك أن تكوين بعض المؤسسات قد تكون من اجل تفعيل مخرجات السياسة العامة، أو الحد من مخرجات أخرى، وهذا يعني أن أي تغيير مؤسسي مرتبط بتغيير في السياسة العامة،يعني ذلك وجود علاقة بين المؤسسة الحكومية والسياسة العامة وهما يتصلان بدرجة كبيرة بالقوى الاجتماعية والاقتصادية.[3]

ثانيا: اقتراب النخبة *(السياسة العامة كتفصيل نخبوي):يرى أصحاب نظرية النخبة أن القول أن السياسة العامة تعكس مطالب الشعب قولا لا سند فعلي له في

([2])-عامر الكبيسي،السياسة العامة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص.38 –39.

([3])- كمال المنوفي، **المرجع السابق الذكر**. ص18.

(*)–استخدمت كلمة صفوة في القرن 17م لوصف السلع ذات النوعية الممتازة، ثم انتشر استخدامها ليشير إلى الجماعات الإجتماعية العليا، وطبقا لقاموس "أكسفورد" فإن أقدم استخدام في اللغة الإنجليزية لهذه الكلمة كان في عام 1823م، حينما كانت تنطبق بالفعل على الجماعات الإجتماعية، لكن المصطلح لم يستخدم بالفعل في العلوم الإجتماعية والسياسية بوجه عام إلا في الثلاثينات من القرن 19م في بريطانيا وأمريكا بوجه خاص، ولقد اجتهد المفكرين في إثراء مضامينها إبتداءاً من أفلاطون وأرسطو، مرورا "بماركس " و "باريتو " و"موسكا"، وصولا إلى "ميلز .R "، راجع: سلمى الامام، **مرجع سبق ذكره**، ص.50.

الواقع فالناس اقل دراية بالسياسة العامة، والنخب هي التي تشكل رأي الناس في موضوعات السياسة أكثر من أن يشكل الناس رأي النخبة في الواقع، فالسياسة العامة تعكس تفضيلات وقيم النخب، وينفذ الموظفون العموميون ما قررته النخبة من سياسات، فالسياسة العامة تنزل من النخبة إلى الجماهير ولا ترتفع المطالب من الجماهير إلى النخبة.[4]

وقد لخص داي وززيجلر(zeigler) في كتابهما(تجاهل الديمقراطية) المقترب وعلى النحو التالي: [5]

– إن المجتمعات تنقسم إلى قلة تملك بيدها القوة والى أغلبية مستضعفة وعدد صغير فقط من الأشخاص يخصصون الأشياء ذات القيمة للمجتمع أي يصنعون السياسات العامة، ولا تصنعها الجماهير.

– انضمام الأفراد من الأكثرية إلى النخبة يقيد بضوابط شديدة للحفاظ على الاستقرار ولتجنب الثورة، ولا ينظمون إلى النخبة إلا الذين يؤمنون حقا بمعاييرها ويقتنعون بها ويخلصون لها .

– يتفق أفراد النخبة على القيم والقواعد الأساسية للنظام الاجتماعي .

– السياسة العامة لا تعكس مطالب الجماهير، وإنما تحمي مصالح النخبة والتغيير في السياسات العامة يكون تدريجيا و تصاعديا وليس ثوريا.

وأهم مضاعفات نظرية النخبة بالنسبة لتحليل السياسة العامة هي:[6]

---

(4)– السيد عبد المطلب غانم،**الإقترابات والأدوات الكيفية في تحليل السياسة العامة**. (القاهرة:مكتبة النهضة،1988) ص.82.

(5)– عامر الكبيسي،السياسة العامة، **مرجع سبق ذكره**،ص ص.35 –36.

(6)– نور الدين دخان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص.50–51.

– لا تعكس السياسة العامة مطالب الشعب مثلما تعكس مصالح وقيم النخب ومن ثم فإن التغيير والابتكار في السياسة العامة ينتجان من إعادة تعريف النخب لقيمهم، ولأن النخب مهمتها عموما الحفاظ على الأوضاع القائمة للنظام،فإن التغيير في السياسة العامة يأتي جزئيا أكثر منه ثوريا وكثيرا ما يتم تعديل السياسة لا تبديلها، ولا تتغير طبيعة النظام إلا إذا هددته الأحداث، وهنا تعمل النخب على إدخال الإصلاحات التي تحافظ على النظام وعلى وضعهم فيه.

– تنظر نظرية النخبة إلى الجماهير على أنها إلى حد بعيد سلبية وأقل دراية وأن النخب غالبا ما تتلاعب بعواطف ومشاعر الجماهير، والاتصال بين الجماهير والنخب يأتي من أعلى إلى أسفل.

– تؤكد نظرية النخبة على أن النخب متفقة على قواعد السلوك الأساسية التي يقوم عليها النظام الاجتماعي، وعلى القواعد الأساسية للعبة وهذا ما يحقق استقرار وبقاء النظام ولا يعني هذا أن النخب لا تختلف ولا تتنافس، وإنما يعني أن ذلك ينحصر في نطاق ضيق جدا من الموضوعات، فالنخب تتفق على موضوعات أكثر عددا مما تختلف حوله، وقد تعطي الجماهير مساندة مصطنعة للرموز الديمقراطية ولكنهم غير منسجمين في مساندتهم للرموز الديمقراطية ولا يعتمد عليها مثل النخب.

والإسهام الحقيقي لهذا الاقتراب هو انه يلفت النظر إلى الفاعلين الحقيقيين في المجتمع بالنسبة لأي سياسة عامة، و إلى ضرورة رصيد كل فاعل من القوة والنفوذ والإقناع، والى ضرورة فحص تصرفاتهم من السياسة العامة موضع الدراسة وكيفية توزيع عوائد هذه السياسة بين هؤلاء الفاعلين والمواطنين العاديين.[1]

---

[1] – كمال المنوفي، **مرجع سبق ذكره** ، ص.18.

ثالثا: اقتراب الجماعة السياسية*(السياسة العامة كتوازن بين الجماعات):

تعتبر نظرية الجماعة المحاولة الثانية للفكاك المنهجي من نظريات المرحلة التقليدية وقد أسهمت هذه النظرية في الانتقال بعلم السياسة من المنهجية التقليدية إلى المنهجية السلوكية،إلا أنها لم تحقق الغاية المعرفية في التجاوز الابستمولوجي للتحليل الطبقي، إذ أنها(مثل نظرية النخبة) تم احتوائها في ابستيمولوجيا التحليل الطبقي، غير أنها انفردت في النظر إلى المجتمع على أنه منقسم بصورة رأسية وأفقية إلى جماعات، وليس بصورة أفقية فقط إلى طبقات أو نخبة وجماهير، وقد مثلت نظرية الجماعة خطوة مهمة في تطور حقل السياسة العامة[2].

وينظر هذا الاقتراب إلى السياسة العامة كحالة من حالات التوازن بين الجماعات فلا تعدو العملية السياسية أن تكون صراعا بين الجماعات في سبيل التأثير على السياسة العامة للدولة، إذن التفاعل بين الجماعات هو محور الحياة السياسية فالأفراد مهمون في السياسة عندما يتصرفون كجزء من أو باسم جماعات المصلحة، فالجماعة هي المعبر الأساسي بين الفرد والحكومة، وليست السياسة إلا صراعا بين الجماعات للتأثير على السياسة العامة ومهمة النظام السياسي هي إدارة الصراع بين الجماعات عن طريق[1]:

– وضع قواعد اللعبة لهذا الصراع، وهذه القواعد نفسها انعكاس لصراع وتنافس بين الجماعات، فهي تعكس المصالح الأقوى والأكثر دواما في المجتمع.

(*)– الجماعة حسب النظرية السوسيولوجية، مفهوم يعود لعالم الإجتماع الألماني "فرديناند تونير " الذي يميز بين المجموعة والمجتمع، ويشير إلى شكل التنظيم الإجتماعي القائم بين الأفراد على أساس التضامن الطبيعي العضوي والعفوي، والذي تحييه أهداف مشتركة، وهو المفهوم له استخدامات متعددة.سلمى الامام، **مرجع سبق ذكره**، ص.48.

[2] – نصر محمد عارف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص.234– 235.

[1] – السيد عبد المطلب غانم، **مرجع سبق ذكره**، ص.80.

– تنظيم المصالح الأقوى المتوافقة والمتوازنة، وينبغي هنا أن نميز بين المنظمات الحكومية عندما تعمل كمجرد مسجل ومنظم للمصالح وعندما تعمل كجماعات مصالح لها مصالحها المتميزة التي تعد من قبيل الضغوط الواردة على النظام السياسي.

– إصدار الحلول التوفيقية في شكل سياسة عامة.

– تنفيذ هذه السياسة أي فرض الحلول التوفيقية على المجتمع، من عند الذين عبرت هذه الحلول عن مصالحهم أو جاءت وفقا لمطالبهم.

إذن السياسة العامة هي التعبير عن التوازن بين الجماعات المصلحية هذا التوازن يتحدد بالنفوذ النسبي للجماعات ويؤدي تغيير هذا النفوذ إلى تغيير في السياسة العامة إذ تصبح أكثر تعبيرا عن إرادة الجماعات التي يزداد نفوذها وأقل تعبيرا عن الجماعات التي يتقلص نفوذها[2].

---

[2] – كمال المنوفي،أصول النظم السياسية المقارنة، **مرجع سبق ذكره،** ص.288.